

كتب الحدود النحوية بين التصنيف المعجمي والتأليف النحوي قراءة نقدية في شرح الحدود النحوية للفاكهي

• كمال قادري

ملخص:

يشكل تصنيف المعاجم وتنوعها في أي لغة من اللغات انعكاسا طبيعيا لتنوع الحاجة إليها، واستجابة حيوية لمطلب تسهيل الحصول على المعرفة الدقيقة بأيسر السبل، في ظل انتشار التأليف في مختلف فروع المعرفة العلمية وتراكمها. ولذلك تكتسي الوظيفة الأساسية للمعجم أهمية بالغة في تحديد معيار التصنيف المعجمي. فالمادة المعجمية تختلف وتنوع كماً وكيفاً تبعاً للهدف الذي يسعى إلى تحقيقه واضع المعجم، وللفائدة التي يريدها منه مستخدمه. ومن هنا يتضح الفرق بين المعجم اللغوي العام والمعجم العلمي الخاص. وتبرز كتب الحدود النحوية هنا باعتبارها أقدم مصنفات المصطلح اللغوي في تاريخ العربية، كما تعد فاتحة المعاجم المختصة في الحقل اللساني، لعلمية مضمونها ومعجمية عرضها.

Abstract

The authorship and diversity of dictionaries in any language is a natural reflection of the diversity of their need and a vital response to the demand to facilitate access to accurate knowledge in the easiest way, with the spread of authorship in various branches of scientific knowledge and their accumulation. Therefore, the basic function of the dictionary is very important in determining the lexical classification standard. The lexicographic material differs and varies in quantity and quality according to the goal sought by the author of the dictionary, and the interest requested by the user. Here is the difference between the general lexicon and the special scientific lexicon. The grammatical text books are here as the oldest linguistic terminologies in Arabic history, and they are considered as the first dictionaries in the linguistic field, for their scientific content and glossary of presentation.

الكلمات المفتاحية: علم العربية- المصطلح النحوي- الحدود النحوية- المعجمية- المعجم

المتخصص- اللغة العلمية.

مقدمة:

لا شك أن للعلوم أهمية بالغة في حياة المجتمعات ولغاتها أيضا. ذلك بما لهذه العلوم بمصطلحاتها من أثر في تنمية رصيدها، وتطوير قدراتها على تلبية حاجات الدارسين إلى التعبير

• كلية الآداب واللغات- جامعة محمد أمين دباغين- سطيف 2

عن متطلباتهم، ومواكبة النمو المعرفي المتزايد بوتيرة متسارعة في عصرنا الحديث. فمع الكم الهائل من الاكتشافات العلمية المتنوعة بتنوع العلوم، والابتكارات التكنولوجية، والتفاعل معها، يتدفق سيل غزير من المفردات والمصطلحات المستجدة في كل مجالات الحياة. وهو ما يجعل كثيرا من اللغات في العالم تقف عاجزة، بل تكاد تقف مشلولة أحيانا أمام مطالب التعامل معها بما يقابلها أو يعبر عنها في هذه اللغات. وليست العربية في منأى عن هذه المواكبة والاستجابة لهذه التطورات في كثير من المستويات العلمية. ولكنها أيضا ليست ببعيدة عن حالات العجز، والشلل أحيانا، أمام كثير من المتطلبات التي تستدعي من أهل العلم في كل التخصصات بذل الجهد للنهوض بهذه المهمة الحضارية السامية. والتي تقتضي تضافر الجهود وتكاملها بين الدارسين والباحثين في علوم اللغة، وبين المختصين في كل المجالات خاصة منها العلوم الدقيقة والعلوم الهندسية والتكنولوجية وعلوم الطبيعة والحياة.

تمهيد:

إن اللغات الإنسانية لا تفاضل بينها، من ناحية المبدأ، في المنظور اللساني علميا وإن يكن لبعضها قدر من التميّز فمرجعه إلى ما تحمله من رصيد لغوي معجميا ودلاليا في مختلف مجالات المعرفة، بما يعبر عن استجابتها لمتطلبات التطور الحضاري المستمر، والمتداول بين اللغات والتفاعل معه. ولا يمكن إرجاعه إلى طبيعة اللغة ذاتها في أي مستوى من مستوياتها، الصوتي أو التصريفي أو التركيبي إلا بشكل نسبي. مما يعني بأن التفاضل بينها إنما يقع غالباً في الذخيرة اللغوية التي تتوفر عليها كل منها، بما تدّخره معاجمها اللغوية العامة والمختصة على اختلاف أنواعها لفظا ودلالة أو مفهوما، وما تحفظه مصنفاتها العلمية في كل المعارف.

ومن هذا المنطلق عرف المعجم العربي منذ نشأته المبكرة في تاريخ علوم العربية هذا التنوع والاختلاف الكبيرين مادة وموضوعا ومنهجيا. ولعل المعاجم المتخصصة هي أبرز مظاهر هذا التنوع بما استوجبه ميلاد التفكير العلمي في الحضارة العربية، وتسارع نشاطه وتزايد المعرفة في شتى المجالات من ضرورة تصنيفها وتبويبها، وتيسير آلية العودة إليها والتحقق منها بالنظر إلى اتساع آفاقها وتنوع مجالاتها؛ بحيث لم يعد بمقدور الفرد استيعابها أو الإحاطة والتحكم بها. فظهرت المؤلفات المختصة بظواهر اللغة ومسائلها. ومنها كتب الأبنية كمثالث قطرب، والمثنى لأبي الطيب اللغوي، والاشتقاق لابن دريد، وما بنته العرب على فعال، وفعلت وأفعلت، وكتب الأفعال، وكتب الحروف، وكتب الغريب، والأضداد، والأشباه والنظائر، وما اتفق لفظه واختلف معناه، والفروق اللغوية، والمقصود والممدود، والمذكر والمؤنث، وكتب اللحن، والدخيل والمعرب. وهي مصنفات يمكن أن تكون أساسا لمعاجم لسانية متخصصة، إلا أنها تفتقد في عمومها إلى أدوات التصنيف المعجمي الدقيقة. ولعل الاستثناء الوحيد بينها في هذا الشأن هو كتب الأفعال والحروف، ومعاجم ألفاظ القرآن الكريم، وسائر معاجم الألفاظ وكذلك معاجم المعاني.

وأما لدى المحدثين فقد بدأ الاتجاه نحو التخصيص المعجمي واضحا، والالتزام بضوابط المعجم جليا في مصنفاتهم، بما استدعت مطالب الحضارة الحديثة من ضرورة مواكبة رصيد اللغة العربية لمستجدات التطور العلمي الذي عرف تراكما كبيرا في المصطلحات وضعا وترجمة. بحيث أصبحت كل العلوم تعنى برصيدها من المصطلحات ضمن حقولها المعرفية. فظهرت

معاجم وقواميس عديدة في مختلف المجالات والميادين من علوم وآداب وفنون كمعاجم مصطلحات اللغة والنحو والأدب، والبلاغة، والنقد. بل إن بعضها كان يختص بفروع دقيقة في المجال الواحد كالذي نجد في علوم العربية من معاجم تختص بالأخطاء اللغوية، وبعضها يختص بألفاظ معيّنة كالألفاظ المثناة، والضمائر، والأفعال المتعدية بحرف، وبعضها بالدخيل والمعرّب، وبعضها بالقراءات. وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، كمعجم مصطلحات العلوم الإدارية والقانونية والمعجم الوظيفي، والمعجم السياحي، وقاموس علم الاجتماع، وعلم النفس، والقاموس السياسي، ومن علوم دقيقة وتطبيقية، كالزراعة والطبيعات، والطب، والرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والهندسة بجميع فروعها.

ومع أن الكتب التي تعنى بالمصطلح تشكل استثناء في هذا الشأن بين مصنفات علوم اللغة؛ بحيث لم ينتظر علماء العربية قديماً بلوغ الدرس اللغوي مرحلة النضج والاكتمال وتحقيق قدر من التراكم المعرفي للتأليف في هذا المجال بل بادروا منذ وقت مبكر نسبياً إلى وضع مصنفات تعنى بضبط دلالات الألفاظ المستعملة في هذا الدرس وإبراز وجوه الخلاف في اجتهادات اللغويين والنحاة. وربما يرجع ذلك إلى ظهور الخلاف النحوي مبكراً في تاريخ النحو العربي بين البصريين والكوفيين، والذي كان من بين مظاهره اختلاف المصطلحات وتنوعها، فضلاً عن إلحاح واقع اللغة العربية بما ينطوي عليه من ترادف واشتراك وتضاد وما تخلفه هذه الظواهر في اللغة من التباس أو غموض في ضبط المعنى، في الكثير من الأحيان.

وقد كان السبق للبصرة في وضع المصطلح النحوي. قال ابن سلام "وكان لأهل البصرة قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية."¹ وعندهم أخذ الكوفيون كثيراً من مصطلحاتهم لتتلمذهم عليهم. ذكر القفطي أن الكسائي "خرج إلى البصرة فلقى الخليل وجلس في حلقة."² وكذلك حال الفراء الذي تتلمذ لهم واختلف إلى حلقة يونس بن حبيب.³ ولما كان علماء البصرة والكوفة من الذين يُعتد بهم عاشوا في فترة زمنية واحدة برزت في تلك الحقبة المتقدمة من تاريخ النحو مسألة الخلاف النحوي نتيجة اجتهادات متباينة، وامتدت لتشمل المصطلح أيضاً، باعتباره أساس التعبير عن هذا الاجتهاد والابتكار.

وكتب معاني القرآن التي عُرف بها أبرز علماء الكوفة (الكسائي والفراء وتعلب) كقيلة بإبراز مصطلحاتهم النحوية التي خالفوا بها البصريين، والتي ارتكزت في المقام الأول على عنصري اللفظ والمفهوم؛ أي على الحدود. فأصبح التفسير عندهم مقابلاً للتمييز عند البصريين، والتكرير أو الترجمة مقابلين للبدل، والخفض مقابل للجر، والجحد مقابل للنفي، والفعل الدائم مقابل لاسم الفاعل، والفعل الواقع مقابل للفعل المتعدي.⁴

مفهوم المصطلح:

1- تطبيقات فحول الشعراء 1/12.

2- إنباه الرواة 2/258.

3- ينظر: مجالس تعلب 2/456 وإنباه الرواة 4/8.

4- المدارس النحوية، ص 1 وموسوعة المصطلح النحوي- من النشأة إلى الاستقرار (يوخنا مرزا الخامس) ص 333.

للمصطلح في تراث العربية صلة قوية بموضوع أصل اللغة بين الوضع والتوقيف، في تصور اللغويين. فالقول بالاصطلاح يعني أن مفردات اللغة تحصل بالوضع، وتخضع لمعايير الاستخدام في العرف الاجتماعي. فتكون الكلمة بطبيعتها بمثابة مصطلح من هذا المنظور. قال ابن خلدون: اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها. وهو اللسان. وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم.¹

وبهذا الاعتبار تكون مفردات اللغة جميعها مصطلحات، وتكون معاجم اللغة بجميع أصنافها معاجم مصطلحات. وذلك دون تمييز فيها بين ما هو نتاج توافق وتواضع اجتماعي، وبين ما هو نتاج توافق وتواضع علمي أو أدبي أو فني متخصص. وهذا في الواقع ليس صحيحاً؛ لأن مفهوم المصطلح بالمعنى العلمي إنما يقصد به حصراً الألفاظ المستعملة عرفياً في المجالات العلمية والفنية المتخصصة، وبدلالات مقصودة ومحددة اتفاقاً ضمن حيز استخدامها، فيما يعرف بالحقول الدلالية، بل ضمن دوائر دلالية أكثر دقة وتحديداً.

وهو ما عبّر عنه الجاحظ حين قال: "وكما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأراجيز ألقاباً لم تكن العرب تتعارف تلك الأعراب بتلك الألقاب وتلك الأوزان بتلك الأسماء... وكما سعى النحويون فذكروا الحال والظرف وما أشبه ذلك... وكذلك أصحاب الحساب قد اجتلبوا أسماء جعلوها علامات للتفاهم." وكذلك الشأن لدى علماء الكلام. قال "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطالحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف وقدوة لكل تابع."²

فقد سلكوا في ذلك إذاً، طرقاً شتى كما قال برجشتراسر: فهم إما أن يستعينوا على ذلك بكلمة موجودة قديمة، معناها قريب من المطلوب، وإما أن يخترعوا كلمة جديدة، أو أن يستعيروا كلمة أجنبية. وأكثر ذلك إذا كان الشيء أجنبياً يأتيهم من خارج بلادهم واسمه معه.³ كل هذا أدى في المحصلة إلى ظهور شكل آخر جديد من أشكال التعبير اللغوي المتعلق بالاستخدام العلمي للعربية في الحقول المعرفية المختلفة. وهو ما يُعرف اليوم باللغات العلمية أو لغات الاختصاص.

مفهوم الحد:

ذكر السكاكي في مفتاح العلوم أن الغرض من الحد هو التعريف. ولذلك فهو عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه أو بما يتركب منهما، تعريفاً جامعاً مانعاً. ونعني بالجامع كونه متناولاً لجميع أفراده إن كانت له أفراد. وبالمانع كونه آيباً دخول غيره فيه. ويحصل ذلك عن طريق وصف الشيء وصفاً مساوياً. ونعني بالمساواة، أن ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد

¹ - المقدمة، 643.

² - البيان والتبيين 1/139.

³ - التطور النحوي، ص 207.

الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره.¹

وإذا كانت المصطلحات هي مفاتيح العلوم- كما قال (الخوارزمي صاحب مفاتيح العلوم)- بحيث عُدت المدخل الحقيقي لأي علم من العلوم، ولأنها مجال رحب للتنوع معنى ومبنى، والاختلاف وضعاً واستعمالاً، فإن الحدود هي مضامين المصطلحات ومفاهيمها. ذلك بأن من أبرز معاني الحد في اللغة المنع والحجز بين الشئين، والفصل بينهما، لئلا يختلط أحدهما بالآخر، وحدّ الشيء يحدّه حدّاً حدّده وميّزه.² ويطلق الحد على منتهى الشيء أيضاً، كحدود الأرض. والحد في الفقه عقوبة مقدّرة بالشرع.

ويتعيّن مفهوم الحد باعتبار الغاية منه لدى المناطقة والأصوليين والنحاة. فالغاية منه في المنطق هي تصوير المحدود وتعريف حقيقته. وقد كان أرسطو شديد العناية بتعريف مصطلحاته لإدراكه أهميتها في حل المسائل التي يبحث فيها.³ ولعل لفظ (حد) هنا هو ترجمة للفظ terme في زمن متقدم من تاريخ العلوم عند العرب ثم تلاه لفظ مصطلح. بينما تقف الغاية منه في الأصول عند تمييز المحدود من غيره. وكذلك شأنه في النحو أيضاً، وليس ذلك بالضرورة عن تأثر من النحاة بالأصوليين كما يدّعي بعض الدارسين، بل عن تقارب أو تماثل في الإطار الفكري لهما، لاجتماعهما منهجياً على مرجعية مشتركة، هي نص القرآن الكريم، وموضوعياً على مادة لغوية يلتقي فيها القصد إلى فهم دلالات الكلام لدى الأصوليين، ولا يحصل لهم ذلك إلا بمعرفة تراكيبه، مع القصد إلى إدراك بنية هذه التراكيب وخصائصها لدى النحاة، ولا يحصل لهم ذلك إلا بفهم دلالاته. وقد وجد علماء البلاغة، ممن عُني منهم بالمعاني ومن شُغل منهم بالدلالة، أنفسهم في موضع تجاذب بين النحو والأصول؛ من جوانب عديدة جعلت كثيراً منهم يجمع في كيانه المعرفي بين فطنة النحوي وحصافة الأصولي.

فنمط التفكير لدى الأصوليين كان مشبعاً بالتصور النحوي ومحكوماً به في فهم دلالات الكلام، كما كان نمط التفكير لدى النحاة مفعماً أيضاً بالتصور الأصولي ومحكوماً به في معرفة خصائص تراكيب الكلام ودلالاته. مما أوجد تداخلاً معرفياً عميقاً بينهما، خاصة في حقل المعاني وخصائص التراكيب. ولذلك تجد النحويين الأوائل في كثير من مصطلحاتهم يكتفون بإيراد علامات المحدود التي تميزه من غيره، كقول الفراء: الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام.⁴

ولما كانت هذه العلامات يعتمدها القصور أحياناً في تحقيق غاية التمييز في الحد لجأ النحاة إلى إيجاد حدود جامعة مانعة تجمع أفراد المحدود وتدخلها فيه، وتنفي ما عداها عنه وتخرجها منه.⁵ وقد فسّر هذا أيضاً على أنه تأثر منهم بالمناطقة، خاصة عند المتأخرين. ومن المعلوم أن المنطق في ذاته عبارة عن آلية في التفكير يصل بها العقل إلى فهم الأشياء؛ بحيث لا يخلو منه أي

1- المفتاح، ص 436

- أساس البلاغة، مادة: ح د د، ص 76. 2

- قصة الحضارة (وول ديورانت) ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران، ص 496. 3

4- الصحابي في فقه اللغة، ص 90.

- شرح الحدود النحوية للفاكي، ص 65-75. 5

نشاط ذهني، ولا يمكن تصور حدوث هذا النشاط دون الاعتماد على أدوات المنطق أو الاحتكام إلى ضوابطه العقلية. ولعل أوضح تعبير عن الحد هو ما ذكره السكاكي¹ مستندا إلى التصور المنطقي، ومحتكما إلى ضوابطه. ولذلك نجده يقرن بينه وبين مصطلح الرسم. وهو في الواقع شكل من أشكال الحد، ولا يختلف عنه إلا في شروطه المنطقية. قال: فالحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها سُهي حدا تاما. وهو أتم التعريفات. وإذا عرفت ببعض أجزائها سهي حدا ناقصا. وإذا عرفت بلوازمها سهي رسما ناقصا. وإذا عرفت بما يتركب من أجزاء ولوازم سهي رسما تاما.² ومرجع ذلك إلى أن السكاكي شخصية علمية تجمع بين ذكاء النحوي وفطنة الأصولي وبراعة المنطقي. فجاء بتعريف الحدّ والرسم هنا حدا لهما.

والواقع أن لفظ (مصطلح) في العربية يحمل ضمنا دلالة التوافق وزوال الخلاف. ولتنوعه وتعددته صارت الحاجة إلى الحدود ماسة للتمييز بين المشترك منه أو المتشابه كالوقف مثلا، فمعناه في النحو وفي القراءة مختلف عن معناه في الفقه. وهذا ما دعا علماء العربية للجوء إلى الحد وإطلاق تسمية (كتب الحدود) على هذا النوع من المصنّفات؛ لأن الغرض منها هو التعريف بالمصطلحات والتمييز بينها، فزادت على العشرين مصنفا، بدءا بالحدود النحوية للفراء والرماني والأبدي ووصولاً إلى شروحها عند المالكي والفاكري. بينما عني باقي العلماء في المجالات المعرفية الأخرى بالحدود ولكن تحت مسمى المصطلحات تفاديا للالتباس الذي ذكرنا، كمصطلحات الحديث ومصطلحات الفقه، وإن كان الغرض منها بطبيعة الحال حدودها. وقد ورد منها في التراث عدد من المصنّفات استشعر فيها أصحابها هذا الالتباس فوسموها بما يزيله عنها.

فلو قيل مثلا: الحدود الفقهية لالتبس المعنى بين القصد إلى عرض الأحكام الشرعية المستنبطة في الفقه، وبين القصد إلى التعريف بالمصطلحات الفقهية. وربما غلب على الذهن معنى الاتجاه إلى الأحكام أكثر من الاتجاه إلى التعريفات. ومع ذلك نجد أبا الوليد الباجي الأندلسي (ت474هـ) يؤلف الحدود في الأصول، شرح فيه 75 اصطلاحا أصوليا كالاقتقاد، والظن، والشك، السهو، والدليل والنص، والظاهر، والخصوص والعموم، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، والإجماع، والتقليد، والاجتهاد، والرأي، والقياس، والاستحسان.³

أما النحاة فلم يكن مصطلح الحدود ليثير لديهم أي إشكال. فأسهبوا في التأليف في مصطلحات النحو دون أن يخشوا الوقوع في مثل هذا الالتباس، نظرا لوضوح الدلالة على التعريف؛ فوسموا مصنّفاتهم بالحدود مع نسبتها احتياطا إلى النحو ليتبين مجال اختصاصها. ولذلك تجد لدى كثير منهم مصنّفات بعنوان: الحدود النحوية؛ بينما فضل علماء الأصول في الغالب لفظ (المصطلح) في مصنّفاتهم. ومن ذلك: شرح الألفاظ التي اصطلاح عليها الصوفية لابن عربي 638هـ، والنبد الجلية في ألفاظ اصطلاح عليها الصوفية للإمام الشاطبي 672هـ.⁴

1- مفتاح العلوم، ص436.

2- المصدر نفسه، ص436.

3- وهو كتاب صغير يقع في 22صفحة، حققه نزيه حماد 1973. وقد ذكره صاحب معجم المعاجم، ص47.

4- انظر: معجم المعاجم، ص47 و48.

والحد يترجم أيضا إلى definition وهو تعريف الشيء والدلالة على ماهيته.¹ ولما كان المقصود من الحد هو التعريف²-كما قال السكاكي- ارتبط هذا المعنى بلفظ الحد في العرف الاصطلاحي، وأصبح كلاهما دالا على الآخر. وقولنا كتب الحدود يعني كتب التعريفات. وقد سعى الشريف الجرجاني كتابه بالتعريفات.

نتيجة: وأمام اتساع مساحة اختيار المفردات بين أيدي الدارسين، في العربية-مع ما تتسم به العربية من مظاهر الاشتراك اللفظي والمعنوي- كان من الضروري إذاً تحديد المصطلحات وضعاً ودلالة. ولما كانت دلالة الاصطلاح هنا تركز بشكل أساسي على مبدأ التوافق على اللفظ أكثر من التوافق على المعنى كانت مسألة (الحدّ) ضرورة موضوعية ومنهجية في ضبط المعرفة وتحقيقها. مما يضع الدارس في العربية أمام تنوع وتعدد لفظي(المصطلح)و(الحد)و(التعريف)بينما يجد نفسه في مقابل ذلك أمام أحادية لفظ terme- وفي أقصى الحالات أمام ثنائية définition وterme في اللغات الأوروبية التي تكاد تشترك في استخدام (terme) للتعبير عن الحد زمانا ومكانا في الكثير من المجالات، كالألعاب الرياضية من الهدف في سباق الخيل، أو العلامة المسجلة في رمي القرص، أو أعلى نقطة يصل إليه اللاعب (الرقم القياسي). كما يتسع التعبير به ليشمل المرحلة، والنهاية المادية والمعنوية للهدف. فكلمة terminus تدل على الحجر الذي يميز حدود منطقة ما كالحقل. كما تدل كلمة terminal على المحطة النهائية لخط المواصلات. وتدل كلمة terme أيضا على الحد المنطقي المعنوي.

ويعرفه فلبر³ felber بأنه رمز لغوي محدّد لمفهوم محدّد. فهو يستند إلى دعامي المبنى والمعنى المحددين. ويضيف إليه أغلب الدارسين عنصر الاتفاق. وهو أحد مظاهر مشكلة المصطلح؛ لأن الاتفاق بين الجماعة المختصة بحاجة إلى الأسس والمبادئ التي يقوم عليها ذلك، وإلى سبل تحقيقه، خاصة إذا اقتضى الأمر استحداث مفردات في اللغة. ويلاحظ هنا أن شرط التوافق (convention - accord-entente) على المصطلح لا يوجد في لفظ terme ما يشير إليه مطلقاً، وإنما يشار إليه ذهنياً فقط؛ أي في الجانب المنطقي والدلالي لتعريفه. والتعريف ذاته يقابله لفظ (définition)⁴ ولفظ (finir) يعني النهاية، فيما تفيد الالاصقة (dé) تحديد النهاية.

وكما هو واضح فإن لفظ "مصطلح" في العربية يشير إلى دلالة الاتفاق على الوضع والاستخدام لفظاً. فالصيغة المجردة (صَلَحَ:فَعَّل) تدل على معنى صلاح لفظ معين لمعنى معين، بينما تدل الصيغة المزيدة (اصطَلَحَ:افتعل) على التوافق بين المتواضعين. وخلافاً لذلك فإن لفظ terme تشترك اللغات الأوروبية في دلالاته على "الحدّ". وهي دلالة متعلقة بالمفهوم، مما يجعل لفظ (حد) في العربية أنسب ترجمة له وأوفق، وكذلك "علم

1- قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية (بسام بركة ومي شيخلي)، ص 182.

2- مفتاح العلوم، ص 437.

3 في فينا. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، Infoterm- هو أحد أبرز علماء الاصطلاح. وكان رئيساً لمنظمة³ ص 17.

4- معجم السبيل (لاروس) دانييل رنغ، مادة (ص ل ح) رقم 3135.

الحدود "يناسبه" (terminologie) وذلك إذا تحرّينا الدقة في الترجمة خلافا لما هو سائد في ترجمته إلى: علم المصطلحات. وهو ما يعبر عن ثراء العربية وعبقريتها-كما يقول عمر فروخ- في ضبط مصطلحاتها. أما المصطلحات الثلاثة المذكورة سابقا، ومنها (convention) فإنها لا تفي بغرض الترجمة الدقيقة للفظ (مصطلح) إذا أُريد ترجمته إلى اللغات الأوروبية. وما على الأوروبيين إلا أن يبتكروا لفظا مناسباً له. ونحن هنا لا ندعو بالضرورة إلى نبذ لفظ مصطلح واستبداله بالحد. ولكننا قصدنا إلى إبراز خاصية الدقة في ألفاظ العربية. ولا بأس أن يأخذ لفظ (المصطلح) كل هذه المساحة أو أن يحتكرها إذا علمنا أن المسألة تتعلق في هذه الألفاظ بالجانبين الشكلي بناء والدلالي مفهومهما في الاستخدام العلمي.

ويذكر أحد الدارسين المحدثين بأن المصطلحات النحوية استغرقت أجيالا من العلماء قبل الخليل الذي نقلت عنه مصطلحات قليلة بحدودها أوردها الخوارزمي في مفاتيح العلوم. وكذلك سببوه أيضا. بل إن سببوه نفسه لم يستطع الوصول بالمصطلح النحوي إلى الدقة والتحديد اللذين بلغهما خلال القرون اللاحقة.¹ فهو يكتفي بالتمثيل للاسم برجل وفرس وحائط دون أن يعرفه. ويعبر عن الفعل بأنه أمثلة أخذت من ألفاظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع. ومن هنا كانت الحدود قليلة في كتاب سببوه قياسا إلى ضخامته وعظم قدره ومكانته. وهذا ليس غريبا؛ لأن علم النحو كان ما يزال في طور النشأة. ولم تستقر مسائله ومصطلحاته. فلم يكن سببوه يولي الحدود إلا اهتماما يسيرا. وكان جل اهتمامه موجها نحو تأليف المادة الأصلية للنحو. لذا جمع الكتاب مادة غزيرة غير مرتبة قليلة العناوين والمصطلحات والحدود. فكانت مهمة النحاة بعد سببوه هي ترتيب الأبواب النحوية وإيجاد المصطلحات وتعيين الحدود. ولذلك لم يحدثوا أي تغيير في المادة الأصلية للكتاب إلا قليلا. ولم يضيفوا إليه إلا الشيء القليل.²

وإنك تجد في الكتاب لسببوه عددا غير قليل من المصطلحات التي تتداخل مع حدودها. فهو حين لا يجد مصطلحا مختصرا يلجأ إلى الوصف فيأتي بالمصطلح مطولا، كقوله (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) وهو يقصد هنا باب كان وأخواتها. وهذا في الحقيقة رسم لها، وليس حدا كما قال السكاكي؛ لأنه تعريف بلوازم الشيء.

وقد مر تطور الحدود النحوية بأربع مراحل كما ذكر د. العايد: 1-مرحلة النشأة، 2-مرحلة التأثر بالأصول، 3-مرحلة التأثر بالمنطق، 4-المرحلة المنطقية. وهذه المراحل لا يمكن تحديدها بشكل تاريخي دقيق لتداخلها قياسا إلى توزع نحاة العربية على مراحل التاريخ. إذ تجد نحويا متقدما يصنف في مرحلة متأخرة بينما يأتي نحوي متأخر ضمن مرحلة متقدمة وفقا لمظاهر التأثر بالأصول والمنطق.

ومن هنا تأتي أهمية الحديث في هذا المقال عن الحدود النحوية وعلاقة هذا النوع من

1- المصطلحات النحوية-نشأتها وتطورها (سعيد أبو العزم) ص27 وشرح الحدود النحوية، ص102.

2- الكتاب 2/1 وشرح الحدود النحوية للفاكهي، 104 و105.

التصنيف في مصطلحات علم اللسان العربي بعلم المعاجم وصناعتها. فهذه المؤلفات - ومن بينها "شرح الحدود النحوية" لجمال الدين الفاكهي (ت972هـ) وكتب التعريفات. هي من جهة بمثابة معاجم مختصة، لاحتوائها قوائم مصطلحات النحو وتعريفاتها، وبيان وجوه الخلاف فيها. ومن جهة ثانية هي بمثابة مصنفات نحوية دقيقة؛ لاحتوائها مادة معرفية مرتبة على حروف المعجم، أو على الترتيب الموضوعي، وفيها قدر كبير من التفصيل يصل أحيانا درجة التطرق لمسائل الخلاف واستعراض حجج النحاة، بما يجعل القارئ المتخصص نفسه يشعر أنه أمام كتاب نحوي، وليس أمام معجم أو كتاب يعالج مصطلحات النحو، ويكتفي بعرض مفاهيمها. مما يجعلها تقف متراوحة بين النحو والمعجم. فهي في بسط الحديث عن بعض المصطلحات أقرب إلى علم النحو منها إلى المعجم، وفي بعضها الآخر أقرب إلى المعجم منها إلى النحو. ولعل هذا ما جعل باحثا كحسين نصار في دراسته المميّزة (المعجم العربي نشأته وتطوره) يرتكب مخالفة موضوعية وأخرى منهجية بإهماله ذكر هذا النوع من الكتب، إما عمداً، وإما سهواً¹ وفضلاً عن ذلك فإن عدم التزام أصحابها آليات التصنيف المعجمي وطرائقه فيها، وفي مقدمتها مسألة المدخل المعجمي، يجعلها تفقد من الناحية الإجرائية أهم خاصية من خصائص المعجم الأساسية.

منهج الفاكهي في مصنّفه: شرح الحدود النحوية

1- ترتيب مواد الكتاب:

يعرض الفاكهي في كتابه "الحدود النحوية" و"شرح الحدود النحوية" مادته في شكل مصطلحات. ذكر الدكتور صالح العايد محقق الشرح أنها مائة وخمسون مصطلحاً. ولكن عددها في فهرس الكتاب لم يتعد مائة وثلاثة وأربعين مصطلحاً. وقد اعتمد المؤلف في عرضها طريقة التبويب النحوي القائمة على موضوعات النحو ومسائله، وفقاً لترتيب ابن مالك النحوي المعتمد موضوعياً على التوزيع الإعرابي. بحيث تنقسم هذه المصطلحات إلى مجموعات، بحسب نسبة تقاربها موضوعياً وإعرابياً. ونسجل هنا ملاحظة هامة. وهي أن استخدام المؤلف للفظ (شرح) يعد علامة كافية للدلالة على أن غرضه نحوي في الأساس أكثر مما هو معجمي؛ لأن الشروح تقع بطبيعتها على المادة العلمية، وتميل إلى الاستفاضة في عرضها ومعالجتها. بينما تميل المعاجم إما إلى استكمال المادة اللغوية الناقصة، وإما إلى تهذيبها واقتضائها إذا كانت مطولة.

وقد بدأ المؤلف بمصطلحي (الحد) و(النحو) وهو أمر مقبول من الناحية المنطقية لأنهما أصل موضوع الكتاب. ولكنه ينتقل بعدهما إلى مصطلح (الكلام) ثم (القول) ثم (الصوت) ثم (المفيد) ثم (التركيب) ثم (الكلم). فهو لا يلتزم ترتيباً معيناً رغم ما قد يبدو أحيانا على مصطلحاته من التقارب موضوعياً، ولو التزم فيه الترتيب الأبجدي أو الأبجدي لكان أجدى له وأيسر للقارئ في الإفادة من الكتاب. لكنه حين يذكر حد الاسم مثلاً يشتمل حدود أنواعه، فيوردها في مواضع متناثرة، كاسم الجمع، واسم الجنس، وبعيها عنها اسم الإشارة، والاسم

¹ - ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره

الموصول، ثم يذكر في موضع آخر الاسم المبني منفصلا عن الاسم المعرب، وفي موضع آخر اسم الفعل بأنواعه، ثم اسم المصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل، وبعيدا عن كل هذا الاسم المنادى.

ولئن كان قد أخل بترتيب بعض المصطلحات-كما ذكرنا- فإنه قد أفلح في بعضها الآخر كحد المركب وحدود أنواعه: الإضافي والمزجي والإسنادي، وحدّ الفعل مع حدود أنواعه من ماض ومضارع وأمر، وحدّ الضمير وأنواعه، في سبعة مصطلحات متوالية، وحدّ العَلم وأنواعه في ستة مصطلحات، وستة في حدّ الشّبه وأنواعه. ويسجل هنا إغفاله لمصطلح هام جدا بين مصطلحات النحو، بل أهمها على الإطلاق. وهو مصطلح (الجملة). فلم يذكره ضمن قائمة المصطلحات ولكنه استخدمه في مواضع كثيرة منها المركب الإسنادي والكلام، ص 239-245 و 261.

وقد بدا تأثيره بنمط التأليف النحوي واضحا في التزامه الترتيب الموضوعي عند عرضه للمصطلحات المرتبطة بالإعراب، كالفاعل ونائب الفاعل، والمفعولات بأنواعها، والحال بأنواعه، والمستثنى بأنواعه، والتوابع، من النعت بأنواعه، والتوكيد بنوعيه، والبدل بأنواعه، ثم العطف. وكذلك الشأن بالنسبة للتونين بأنواعه.

ولو اعتمد المؤلف ترتيب مواد مصطلحاته وفقا لمداخل معجمية، وأجراها على تسلسل الألفباء العربي لكان ذلك أجدى له وللقارئ، ولوجدنا المسألة أيسر بكثير مما عرض به مادته، ولتخلصنا من التشتت الذي يربك الباحث في تقصي مصطلحاته. بل إننا سنتمكن من جمع ما تنائر من حدوده، بما يكفل لنا إمكانية تحصيل النسيج المتكامل لحدود المصطلحات الأساسية وتوابعها من السياقات المتنوعة لأنواعها الواقعة تحتها، بما يجعل حدودها أكثر وضوحا، وكان قد أعفانا من ضرورة التذكير كل مرة في المصطلحات الفرعية بحد المصطلح الأساسي. وفضلا عن ذلك فإن الترتيب الألفبائي يحقق انسجاما عمليا في عرض المادة المعجمية، بحيث يخلص بعض المصطلحات التي لا تنضوي تحت أي باب إعرابي من الأبواب المتعارفة من النشاط الذي قد يبدو عليها جلاء انفراد كل مصطلح منها بذاته، نحو القَسَم والحكاية والتصغير والنَّسب والإمالة.

2- عرض نموذج من الحدود والمفاهيم:

إن إلقاء نظرة فاحصة على كتاب شرح الحدود النحوية للفاكهي تجعلنا نخلص إلى أن المؤلف يصدر في عمله عن اتجاه نحوي مشبع بالمعرفة الأصولية ومزود بأدوات المنطق، لا عن اتجاه معجمي دقيق ومضبوط. فهو يورد مصطلحاته بحدود يتداخل فيها كل هذا التشكيل المعرفي. إذ يقول في حد التثنية مثلا: أصلها العطف، وعُدل عنه كراهة التطويل، وإرادة الاختصار. والرجوع إليه غير جائز؛ لأنه مرفوض إلا في ثلاثة مواضع مذكورة في التسهيل... وقال أبو حيان... وما ورد منه إنما روعي فيه التغليب، يحفظ ولا يقاس عليه. ثم قال: وصرحوا... وكذا عند أكثر النحاة... ثم يقول: واختار ابن مالك جواز ذلك...¹ وهذه المعالجة في الواقع لحد التثنية

- انظر: شرح الحدود النحوية، ص 272-275. ¹

لا تختلف في شيء عن تناول أي مصنف نحوي لها، في عرض وجوه النظر ومناقشتها. وأكثر من ذلك فهو يحيل القارئ على مختلف مصادر المعلومة في كتب النحاة؛ مما يقتضي الاحتكام إليها في تحقيق أو توثيق مرجعيته العلمية.

ولو أخذنا مصطلحا آخر له أثره في نظام اللغة العربية النحوي (الضرورة) مثلا، لوجدناه يطلق عبارة عامة، بقوله: وهي كثيرة جدا حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (ما لا يقع إلا في الشعر) فلا يقع في غيره كإثبات النون في الإضافة من قول الشاعر:

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ¹

وفك الإدغام في قول آخر:

مَهْلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا

... ودخول (أل) على الفعل المضارع في قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ¹

قال: فإنه ضرورة لا يقع إلا في الشعر. وفسر الضرورة بما لا مندوحة عنه. وهو اختيار ابن مالك، وكذا رأي الدماميني. ثم عزا لآخرين القول بأن الضرورة هي ما استعمله الشاعر في شعره ونثره، والحاجة بخلافه.²

ومعلوم أن الضرورة في العربية تكاد تتوزع على كل أبواب النحو واللغة في مسائل العربية. ولذلك فإن تعريفها هو الأساس في تعيين حدّها. أما التمثيل لها فلا حصر له قياسا إلى مهمة المعجم التي تقف عند حدود التعريف بالمصطلح؛ إذ يصعب إن لم نقل: يستحيل- عرض كل مظاهر الضرورة في المعجم، بأمثالها في العربية، فضلا عن الخلاف النحوي بشأنها. وقد أشار الفاكهي إلى أن القدماء أفردوها بمؤلفات أشهرها ما صنّفه ابن عصفور. وهذا إقرار منه موضوعي يبين عن مدى صعوبة الإحاطة بجزئيات ولوازم المصطلح في تعيين حده. ولذلك تجده في العديد من المصطلحات ينساق وراء هذه الجزئيات التي تحفل بها كتب النحو فضلا عن الخلاف النحوي فيها.

فشرح الحدود النحوية يجمع إذاً بين النحو في بعده العلمي البحت، بما تضمنه من عرض للتعريفات مع نسبتها للنحاة، وبسط القول في الآراء والأقوال المختلفة، وبين المعجم في بعده القاموسي بما تضمنه من توزيع لعدد من المصطلحات توزيعا موضوعيا أحيانا، وإعرايبا أحيانا أخرى، ودلاليا أحيانا، وشكليا أحيانا أخرى.

هذا وفي الكتاب جملة من النقاط التي تدعو للنقد والتقويم بما يكفل له إمكانية الانتقال من حيز العلمية إلى حيز المعجمية مع احتفاظه بصفة العلمية ضمن إطار المعجم المتخصّص. وذلك عن طريق التهذيب والتشذيب والاقتضاب في مواضع الإطالة والإطناب، والاستدراك والزيادة في مواضع الأيجاز.

ونرى هنا من باب الفائدة العلمية ضرورة اعتماد آلية موضوعية ومنهجية تمكن

¹ - انظر: المقرب 7/1 وأوضح المسالك 20/1.

- شرح الحدود النحوية، ص 415-419. ²

الدارسين من استثمار جهود علمائنا القدامى، عن طريق التحقيق العلمي لمصنفاتهم الموسومة بالحدود النحوية، وتجميعها ومعالجة محتواها، وإخراجها في معجم واحد. وذلك من خلال توحيد مادتها من مصطلحات ومفاهيم وتعريفات، ثم إعادة توزيعها توزيعاً معجمياً، وفقاً لطرائق صناعة المعجم: من إعداد مداخل معجمية لها، وترتيبها ترتيباً ألفبائياً. وهو ما سعينا إلى إبراز قيمته في نموذج هذا النوع من كتب التراث المتراوحة بين التصنيف المعجمي والتأليف النحوي.

خاتمة:

- وتلخيصاً لما أوردناه في هذا البحث الموجز نخلص إلى تسجيل النقاط الأساسية التي يمكن أن تكون بمثابة نتائج له: منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو منهجي.
- ينتشر لفظ (مصطلح) بشكل واسع جداً، بل يكاد يسيطر سيطرة كاملة على مساحة الاستخدام لدى العلماء في التعبير عن الألفاظ ذات الدلالات العلمية، بينما يكاد يختفي لفظ (الحد) من الاستعمال خاصة في العصر الحديث، على الرغم من أنه هو الأنسب والأوفق ترجمة للفظ (terme) المتعارف في اللغات الأجنبية.
 - لا بد من تحديد الإطار الموضوعي لهذه المصنفات الموسومة بالحدود النحوية، بين كونها كتب نحو، وكونها معاجم نحو متخصصة. وذلك استناداً إلى مادتها العلمية، وكيفية عرضها عملياً ومعرفياً.
 - يمكن لمصنفات الحدود النحوية أن تتيح للدارسين المحدثين في علم العربية فرصة إعداد معجم للمصطلحات اللسانية ذي بعد مفاهيمي من جهة، وبعد تاريخي من جهة ثانية، يستعرض فيه التطور التاريخي لمسار الفكر اللغوي في العربية، وتطور صناعة المصطلح بنية ومفهوماً.
 - من خلال عرض نموذج شرح الحدود النحوية للفاكهي يتبين جلياً مدى سيطرة نمط التأليف النحوي على نمط التصنيف المعجمي. والدليل على ذلك لجوءه للشرح. وهو من مقاصد التأليف العلمي والتعليقي أيضاً.
 - يمكن لكتب الحدود النحوية بنمطها التصنيفي أن تشكل رؤية وتصوراً منهجيين لدى أصحابها من النحاة تعين الدارس على فهم توجهاتهم النحوية مذهبياً في ضوء الخلاف النحوي.
 - هذا ولعل البحث قد ألقى الضوء على نوع من التأليف لدى القدماء خبا إشعاعاً، وكاد يختفي من مباحث علم العربية. وقد يدعو الدارسين المحدثين للاهتمام بالمصطلح النحوي من الوجهتين العلمية والمعجمية.

مصادر البحث ومراجعته:

- أساس البلاغة (الزمخشري) تح: عبد الرحيم محمود/ دار المعرفة- بيروت
- أوضح المسالك (ابن هشام الأصبهاني) تح: محي الدين عبد الحميد/ دار إحياء التراث

العربي

- البيان والتبيين (الجاحظ) دار الفكر للجمع- بيروت لبنان 1968.
- التطور النحوي (برجشتراسر) أخرجه رمضان عبد التواب/ مكتبة الخانجي-

القاهرة 1982.

- شرح الحدود النحوية (الفاكهي) تح: د. صالح العايد- جامعة الإمام محمد بن سعود 1990.
 - الصاحبي في فقه اللغة (ابن فارس) تح: السيد أحمد صقر- القاهرة 1977.
 - ضرائر الشعر (ابن عصفور) تح: السيد إبراهيم محمد/ دار الأندلس- بيروت 1982
 - طبقات فحول الشعراء (ابن سلام الجمعي) تح: محمود محمد شاكر/ القاهرة
 - قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية (إ. يعقوب وب. بركة وم. شيخلي) دار العلم

للملايين/ 1987

- قصة الحضارة (وول ديورانت) ترجمة: زكي نجيب محمود ومحمد بدران
 - الكتاب (سيبويه) تح: عبد السلام هارون/ عالم الكتب بيروت.
 - مجالس ثعلب (أحمد بن يحيى) تح: عبد السلام هارون/ دار المعارف.
 - المدارس النحوية (شوقي ضيف) دار المعارف- القاهرة
 - المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها (سعيد أبو العزم)
 - معجم السبيل- لاروس (دانيل رينغ) مكتبة لاروس- باريس 1983.
 - المعجم العربي نشأته وتطوره (حسين نصار)
 - معجم المعاجم (أحمد الشرقاوي إقبال) دار الغرب الإسلامي/ ط1- بيروت 1987
 - مفتاح العلوم (السكاكي) دار الكتب العلمية/ بيروت 1983.
 - المقدمة (ابن خلدون) تح: أبي عبد الرحمان عادل بن سعد/ الدار الذهبية- القاهرة.
 - المقرب (ابن عصفور) تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري/ مطبعة العاني-

بغداد

- موسوعة المصطلح النحوي- من النشأة على الاستقرار (يوحنا مرزا الخامس) دار الكتب
 العلمية بيروت- لبنان 2012.

